

Distr.: General
25 April 2014
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة التاسعة والستون

البند ١١٣ (ج) من القائمة الأولية*

انتخابات لملء الشواغر في الأجهزة الفرعية وانتخابات أخرى:
انتخاب خمسة عشر عضوا في مجلس حقوق الإنسان

رسالة مؤرخة ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ موجهة إلى رئيس الجمعية
العامة من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لباراغواي لدى الأمم المتحدة

أنشرف بمخاطبتكم بشأن ترشح جمهورية باراغواي لعضوية مجلس حقوق الإنسان
للفترة ٢٠١٥-٢٠١٧ في الانتخابات المزمع عقدها في عام ٢٠١٤.

وعملا بقرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠ المؤرخ ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٦، مرفق طي
هذا الكتاب بيان بالتعهدات والالتزامات الطوعية التي تقدمها جمهورية باراغواي
(انظر المرفق).

وأرجو ممتنا التكرم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة من وثائق الجمعية العامة.

(توقيع) مارسيلو سكايني

القائم بالأعمال بالنيابة

* A/69/50.



الرجاء إعادة استعمال الورق

060514 060514 14-31313 (A)



مرفق الرسالة المؤرخة ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ الموجهة إلى رئيس الجمعية العامة من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة لباراغواي لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإسبانية]

ترشح باراغواي لعضوية مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة الفترة ٢٠١٥-٢٠١٧

التعهدات والالتزامات الطوعية المقدمة عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠

١ - اقتناعاً منا بأن حماية حقوق الإنسان وإعمالها، ولا سيما من خلال إدماج كل الفئات الضعيفة، هي أساس الديمقراطية الرشيدة، ما فتئت حكومة باراغواي تضاعف جهودها الرامية إلى ترسيخ حقوق الإنسان مؤسسياً في البلد. وترشح باراغواي لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠١٥-٢٠١٧ نتاج هذه العملية.

٢ - لقد كانت جمهورية باراغواي عضواً في لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة في الفترة ٢٠٠٣-٢٠٠٥. وهي تتطلع في هذا السياق إلى الحصول للمرة الأولى في تاريخها على مقعدٍ في مجلس حقوق الإنسان في الفترة ٢٠١٥-٢٠١٧ اقتناعاً منها بقدرتها على الإسهام في أعماله بشكل بناء وشامل للجميع.

٣ - وباراغواي دولة طرف في الصكوك الدولية الرئيسية المعنية بحماية حقوق الإنسان^(١)، وذلك على الصعيدين الإقليمي والعالمي. وهي تعترف بمقتضى ذلك باختصاص شتى هيئات رصد المعاهدات وتتعاون معها، فتقدم بانتظام تقارير عن حالة حقوق الإنسان في البلد وتتابع تنفيذ التوصيات. والواقع أن باراغواي أوفت بجميع التزاماتها إزاء الهيئات المنشأة بمعاهدات.

(١) الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري؛ والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وبروتوكولاه الاختياريان؛ واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وبروتوكولها الاختياري؛ واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة وبروتوكولها الاختياري؛ واتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولاه الاختياريان؛ والاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم؛ واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وبروتوكولها الاختياري؛ والاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري؛ واتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها؛ والاتفاقية الدولية لمنع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها؛ واتفاقية عدم تقادم جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية.

٤ - ومنذ إحلال الديمقراطية في عام ١٩٨٩، أصبح اشتراك باراغواي وتعاونها مع هيئتي منظومة البلدان الأمريكية، أي لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان ومحكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، يتمان بصورة سلسة وثمررة، بما يتيح لباراغواي إحراز تقدم هام في مجال تنفيذ الالتزامات التي تعهدت بها كدولة طرف في الاتفاقية الأمريكية المتعلقة بحقوق الإنسان (ميثاق سان خوسيه، كوستاريكا). كما نشطت باراغواي في تأييد العمليات الرامية إلى تعزيز منظومة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان.

٥ - وكان إدماج الصكوك المصدّق عليها في النظام القانوني الوطني من أولويات الدولة. وتلبية لهذا المطلب، أُدمج عددٌ كبير من المعايير الدولية فأدى ذلك من جهة إلى إبطال بعض القواعد القانونية المتنافية مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، وشجّع من جهة أخرى إجراء إصلاحات تشريعية لتحقيق التوافق التام مع تلك المعايير.

٦ - وفي التعاون مع آليات الإجراءات الخاصة دليلٌ آخر على التزام باراغواي بحقوق الإنسان. وقد وجّه البلد منذ عام ٢٠٠٣ دعوةً مفتوحة إلى القائمين على مختلف الإجراءات الخاصة التابعة لمجلس حقوق الإنسان واستقبل عدداً من الزيارات وأقام تعاوناً دائماً مع تلك الآليات.

٧ - وتلتزم باراغواي أيضاً بتقوية آلية الاستعراض الدوري الشامل. وإلى جانب تعزيز عملية تحضيرية واسعة النطاق ذات مشاركة عريضة على الصعيد الداخلي، قبلت باراغواي جميع التوصيات التي تلقتها في الدورة الأولى وأرست نظاماً للمتابعة يمكنها من الوقوف على التحديات الماثلة ومن ثم الارتقاء بمعايير الحماية.

٨ - ولترسيخ حقوق الإنسان مؤسسياً بما يسمح بوضع سياسات عامة تتفق ومعايير حماية رفيعة المستوى في هذا المجال، أنشئت في عددٍ كبير من الوزارات والأجهزة الحكومية وكذلك في الهيئات المستقلة إما إدارة أو مديرية أو وحدة مخصصة لحقوق الإنسان تتيح التنسيق فيما بين المؤسسات المختلفة. ومن ثمار هذا التنسيق شبكةٌ لحقوق الإنسان التابعة للسلطة التنفيذية والخطة الوطنية الأولى لحقوق الإنسان التي اعتمدت في عام ٢٠١٣ وتعتبر بالتزاماتها الملموسة ذات الأجل القصير والمتوسط والطويل خارطة طريق لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

٩ - وفي المجال القضائي، تتوخى محكمة العدل العليا بدورها تعميم مراعاة حقوق الإنسان في كل الإجراءات التي تشكل جزءاً من عملية إقامة العدل، وذلك في إطار التزامها بتعزيز تلك الحقوق وحمايتها. ويُترجم هذا الالتزام إلى تدابير ملموسة منها مثلاً إنشاء متحف العدالة ومركز الوثائق والمحفوظات لحقوق الإنسان في عام ١٩٩٣. كما وضعت محكمة

العدل العليا خططتها الاستراتيجية للفترة ٢٠١١-٢٠١٥ انطلاقاً من نهج احترام حقوق الإنسان ومراعاة البعد الجنساني، لكي تكون أداةً للتحليل الاستراتيجي من أجل التنسيق بين اعتماد مؤشرات لحقوق الإنسان والحق في محاكمة عادلة. وتؤكد دولة باراغواي مرة أخرى تأييدها لما جاء في "قواعد برازيليا المائة" عن تمكين المستضعفين من اللجوء إلى القضاء.

١٠ - وتعتمد حكومة باراغواي ضمن أولوياتها الوطنية هدف "الحد من الفقر" مع التزامها الثابت بالتصدي على نحو فعال لمشكلة الفقر المدقع. وهي تساند في هذا السياق البرنامج الوطني للحد من الفقر المسمى "Sembrando Oportunidades" [حصاد الفرص] والذي يهدف إلى زيادة دخول الأسر التي تعيش في فقر مدقع وتعزيز قدرتها على الوصول إلى الخدمات الاجتماعية.

١١ - ويجري العمل على تحسين نوعية الحياة التي يعيشها السكان من خلال السياسات العامة المتعلقة بنوعية الحياة والمساواة في الرعاية الصحية، وبهدف تقليص أوجه عدم المساواة في الرعاية الصحية ومن ثم القضاء عليها مع احترام مبادئ استفادة الجميع من الخدمات والمساواة بينهم والتكامل والإدماج الاجتماعي. وتنهض هذه السياسات عن طريق وحدات صحة الأسرة بالرعاية الصحية الأولية، وقد استفاد منها عددٌ كبير من السكان في شتى المناطق.

١٢ - وتدعم باراغواي حماية الحقوق المدنية والسياسية، وخاصة الحقوق الأساسية مثل الحق في الحياة وفي السلامة البدنية والحرية. ومن الدلائل الواضحة على التزام باراغواي في هذا الميدان توفيرها التدريب على حقوق الإنسان لأفراد الشرطة الوطنية استناداً إلى المعايير الدولية في هذا الشأن وتعزيزها آليات التحقيق من خلال الوحدات المختصة بحقوق الإنسان في مكتب المدعي العام وإرسائها الآلية الوطنية لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

١٣ - وفيما يتعلق بمكافحة الاتجار بالأشخاص، شكلت باراغواي لجنةً مشتركة بين المؤسسات من أجل منع ومكافحة الاتجار بالأشخاص تتألف من مؤسسات حكومية ومنظمات من المجتمع المدني. كما وضعت سياسة وطنية من أجل منع الاتجار بالأشخاص ومكافحته، وسنت في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ القانون المتكامل لمكافحة الاتجار بالأشخاص في باراغواي.

١٤ - وفيما يتعلق بحماية الأطفال والمراهقين، تعكف الدولة على توظيف استثمار هام سيسمح بتقوية المنظومة الوطنية المتكاملة لحماية وتعزيز حقوق الأطفال بغية تحسين نوعية التنسيق بين كيانات المنظومة وزيادة فعاليته. وتعمل كذلك على دعم البرامج الناجحة

في مجال حماية حقوق الأطفال وتعزيزها مثل برنامجي "Abrazo" [الحضن] و "Painac" [برنامج الرعاية المتكاملة للأطفال من الجنسين والمراهقين الذين يعيشون في الشوارع].

١٥ - ولكي تنقل باراغواي وجهات نظرها فيما يتعلق بعمليات تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها المتوخاة في مجلس حقوق الإنسان، فإنها تتعهد بما يلي:

على الصعيد الوطني:

- دعم تنفيذ الخطة الوطنية لحقوق الإنسان بمشاركة من المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية وشتى الأطراف الفاعلة؛
- تعزيز فعالية الأداء والاتساق وكفالتهم في آليات حقوق الإنسان القائمة وهي: شبكة حقوق الإنسان التابعة للسلطة التنفيذية، واللجنة المكلفة بتنفيذ التوصيات والأحكام الدولية، والآلية الوطنية لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة؛ علاوة على تيسير الالتقاء بجهات المجتمع المدني في اجتماعات تسمح بتهيئة محافل للحوار وتبادل الخبرات فيما يتعلق بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها؛
- مواصلة العمل المتعلق بوضع مؤشرات لحقوق الإنسان تضاف إلى المؤشرات القائمة المتصلة بالصحة والتعليم والحق في المحاكمة العادلة؛
- دعم التنفيذ الفعال لإعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية وتعزيز تطبيق الاتفاقية رقم ١٦٩ من اتفاقيات منظمة العمل الدولية؛
- دعم السياسات العامة المتعلقة بالفئات الضعيفة؛ والشعوب الأصلية، والنساء، والأطفال من الجنسين، والمراهقين، وضحايا الاتجار؛ والأشخاص ذوي الإعاقة، والمهاجرين، وكبار السن وغيرهم؛
- تعزيز الإجراءات الرامية إلى مكافحة الإفلات من العقاب والمحاسبة على جرائم الماضي والكشف عن الحقيقة وإقامة العدل من خلال تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير لجنة الحقيقة والعدالة لعام ٢٠٠٨؛ مع العمل على دعم الآليات القائمة لجبر الأضرار مثل الفريق الوطني المعني بالتحقيق في مصير المحتجزين/المفقودين والذين أعدموا خارج نطاق القضاء في الفترة ١٩٥٤-١٩٨٩ والبحث عنهم والكشف التام عن هوياتهم، واللجنة المشتركة بين المؤسسات المعنية بتكوين وتشغيل شبكة مواقع التاريخ وذاكرة الضمير؛

على الصعيد الإقليمي:

- مواصلة تقديم الدعم للأعمال التي تقوم بها هيئتا منظومة البلدان الأمريكية وهما: لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان ومحكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان؛
- تشجيع تنفيذ التوصيات واتفاقات التسوية الودية والأحكام المنبثقة عن هيئات الحماية التابعة لمنظومة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان؛
- تقديم الدعم النشط للمناقشات المعقودة عن تعزيز منظومة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان؛
- تحفيز إجراء مناقشات جديدة عن مواضيع حقوق الإنسان في المحافل الإقليمية؛
- توطيد التعاون والمساعدة التقنية المتبادلة بين بلدان المنطقة من أجل تعزيز مجالات حقوق الإنسان؛

على الصعيد الدولي:

- تهيئة الظروف المناسبة لإعمال حقوق الإنسان بوصفها حقوقاً عالمية لا تقبل التجزئة ولا التصرف، وتتسم بالتشابك والتآزر المتبادل؛
- دعم عالمية المعاهدات الرئيسية في مجال حقوق الإنسان؛
- التعاون التام مع مجلس حقوق الإنسان وهيئاته وإجراءاته وآلياته الخاصة المتعلقة بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها؛
- توفير الدعم من أجل توطيد التعاون الدولي كأداة لتيسير الأعمال الفعالة لحقوق الإنسان؛
- حماية استقلالية مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان؛
- توفير الدعم لتعزيز آلية الاستعراض الدوري الشامل؛
- إعداد تقرير لمنتصف المدة عن متابعة التوصيات المنبثقة عن الاستعراض الدوري الشامل إضافة إلى تقرير وطني يُقدم خلال الإطار الزمني المقرر له؛

- العمل على الصعيد الوطني على إرساء آلية فعالة لرصد الالتزامات والتوصيات الدولية ومراقبتها، وتبادل الخبرات مع الدول المهتمة بالأمر؛
 - تهيئة المناخ لإجراء حوار منفتح وصريح مع الآليات والإجراءات الخاصة التابعة لمجلس حقوق الإنسان بشأن المنظومة العالمية، وتوجيه دعوة مفتوحة ودائمة إليها لزيارة البلد.
-